



2026/01/13 يوم :

الإجابة الموجبة لامتحان الدورة العادلة في مقاييس الاقتصاد النقدي**الجواب الأول: (5 نقاط)**

الإجابة ب الصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد.

العبارة	خطأ	ص/خ	تصحيح الخطأ
ينص قانون جريشام على أن النقود الرديئة تطرد النقود الحية من التداول.	خطأ		ينص قانون جريشام على أن النقود الحية أكثر تداولًا من النقود الرديئة في السوق.
تنسم أدوات السوق النقدي بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض درجة خاطرها.	خطأ		تنسم أدوات السوق النقدي بانخفاض درجة سيولتها ومخاطرها.
التعبير عن الأسعار بوحدة نقدية يعتمد على وظيفة النقود كمقاييس للقيمة.	خطأ		التعبير عن الأسعار بوحدة نقدية يعتمد على وظيفة النقود كمستودع للقيمة
المجمع النقدي M_1 أكثر المجموعات النقدية سيولة.	خطأ		المجمع النقدي M_1 أقل المجموعات النقدية سيولة.
تستخدم السياسة النقدية التوسعية لمواجهة التضخم المرتفع الناشط الاقتصادي	خطأ		تستخدم السياسة النقدية التوسعية لمواجهة التضخم المرتفع

الجواب الثاني: (04 نقاط)

المقصود بما يلي:

1. النقود المساعدة: هي النقود التي تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (برونز مثلاً) تكون مهمتها القيام بمساعدة

النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادرات ضئيلة القيمة.

2. المتأتias النقدي: عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تتصرف بالسيولة

التابعة.

3. مقابلات الكتلة النقدية: هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي.

4. نظام الصرف بالذهب: يعني ربط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية يمكن تحويلها إلى ذهب.

5. النظام النقدي نظام تاريخي: يعني أن النظام النقدي يولد من خلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في فترة

زمنية معينة ويتطور بتطور تلك الظروف

الجواب الثالث: (06 نقاط)

تمثل شروط تطبيق نظام المسكوكات الذهبية فيما يلي:

- تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن وعيار معينين؛
- وجوب توافر الحرية الكاملة لسلك الذهب في دار السك الوطنية بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات؛
- حرية الصهر: أي ضرورة توافر الحرية الكاملة أيضاً لصهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك. فيجب أن يكون هناك حرية لسلك وصهر الذهب، وذلك لتحقيق التعادل بين السعر السوقى للذهب أي سعره كسبائك مع سعره القانوني أي سعره في شكل مسكوكات.
- ضرورة توافر الحرية الكاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب؛
- ضرورة توافر حرية استيراد الذهب وتصديره، وهذا ضروري لضمان تعادل سعر الذهب في الأسواق الخارجية مع سعره في السوق الداخلية.

وقد تم التخلص عن نظام المسكوكات الذهبية بسبب زيادة النفقات المرتبطة بها، وحاجة الدول للنقود الذهبية ومحدودية عرضها.

الجواب الرابع: (4 نقاط)

تأثير كل من سياسة السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي القانوني التي يتبعها البنك المركزي على حجم الائتمان الذي تتحمّله البنوك التجارية:

1. سياسة السوق المفتوحة: في حالة السياسة النقدية الانكماشية يدخل البنك المركزي بائعاً لبعض السندات والأوراق المالية الحكومية، والمدف من ذلك هو تحويلها إلى أصول نقدية، أي ينتص قيمتها النقدية القانونية من السوق، ويؤثر وبالتالي على النقدية (تحفيض السيولة النقدية) وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك التجارية، وبالتالي التقليل من قدرتها على خلق الائتمان، والعكس في حالة دخول البنك المركزي مشترياً لبعض السندات والأوراق المالية الحكومية، فهذا يؤدي إلى زيادة سيولة السوق النقدية، وتصبح إمكانيات هذا السوق أكثر سعة في منح القروض وخلق الائتمان. وهذا يعني إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسيعية؛

2. سياسة الاحتياطي القانوني: في حالة السياسة النقدية الانكماشية يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسيع الكبير في منح الائتمان، كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان المنوح بشكل يحدث انتعاشًا اقتصاديًا؛

بالتوقيـق